

قرارات

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار وزاري رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٢

باعتراض تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمى (٣٠ بـ ، ٣٤ ج)

بمساحة ٦٣,٤٥ فدان

بمنطقة المستثمرين الشمالية بمدينة القاهرة الجديدة

والمخصصة للشركة الخليجية للإنشاء والتعمير

لإقامة مجتمع سكنى متكامل للتخطيط والتقسيم

والصادر بشأنها القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٨

وال معدل بالقرارات الوزارية أرقام

٢١٤ لسنة ٢٠١٠ و٤٩٧ لسنة ٢٠١٥

و ٤٠٦٠ لسنة ٢٠٢٠ ورقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢١

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

ال عمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛ وعلى عقد البيع الابتدائى المبرم بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٢٢ بين الهيئة والشركة الخليجية للإنشاء والتعمير لبيع قطعى الأرض رقمى (٣٠ ب ، ٣٤ ج) بمنطقة المستثمرين الشمالية بمدينة القاهرة الجديدة بمساحة ٦٣,٤٥ فدان لإقامة مشروع تجمع عمرانى متكامل ؛

وعلى محضر الاستلام المحرر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢ لقطعى الأرض رقمى (٣٠ ب ، ٣٤ ج) بمساحة إجمالية ٦٣,٤٦ فدان أى ما يعادل (٢٢٦٦٥٠٦,٢٣ م٢)، قطعة (٣٤ ج) بمساحة ٢٦,٦٩ فدان والقطعة رقم (٣٠ ب) بمساحة ٣٦,٧٧ فدان ومرفقاً به تعهد الشركة بالالتزام بتنفيذ المشروع خلال ٣ سنوات من تاريخ الاستلام الحكmi للأرض وفقاً للاشتراطات البنائية المعمول بها بمدينة القاهرة الجديدة والاشتراطات العامة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (١٨٦) بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٢ باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة ٦٣,٤٥ فدان بمنطقة المستثمرين الشمالية بمدينة القاهرة الجديدة والمخصصة للشركة الخليجية للإنشاء والتعمير لإقامة تجمع عمرانى ؛

وعلى موافقة السلطة المختصة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ على اعتماد واستصدار القرار الوزارى المعدل للمشروع المنوه عنه بعالیه لإقامة مشروع سكنى متكامل بنظام الحجوم للإسكان والخدمات وفقاً للاشتراطات البنائية والكثافة السكانية المسموح بها للمنطقة وذلك بعد زيادة دور بعمرات الإسكان بالقطعة رقم (٣٤ ج) وبشرط الحصول على موافقة (هيئة عمليات القوات المسلحة - هيئة الدفاع المدنى ..) بشأن الارتفاعات الزائدة عن المسموح به بالمنطقة ؛

وعلى خطاب الشئون الفنية رقم (١٠٤٣٧) بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٥ للسيد المستشار القانوني للوزير والذي يفيد أن مجموع المساحات المبنية بمشروع الشركة أقل من المسطح المسموح به وبالتالي لا تستحق علاوات لزيادة دور بالعمرات بقطعة الأرض رقم (٣٤ ج) :

وعلى الموافقة الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ على منح الشركة مهلة لمدة عام لإثبات الجدية لمشروعها على قطعى الأرض المشار إليها مع تقديم برنامج زمنى مكثف لتنفيذ المشروع ينتهى بانتهاء العام :

وعلى القرار الوزارى رقم (٢١٤) بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٨ باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمى (٣٠ ب ، ٣٤ ج) لإقامة مشروع تجمع سكنى متكامل :

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٨٢٤٥) بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٨ لجهاز المدينة بشأن طلب الشركة إقامة بدور مشاركة مفتوح أسفل عدد ١٢ عمارة بكمال مسطح قطعة الأرض رقم (٣٠ ب) وعمل عدة بدوريات أسفل العمرات بقطعة الأرض رقم (٣٤ ج) والمنتهى بأنه لا مانع من الناحية الفنية على الطلب المقدم من الشركة وعلى النحو التالي :

إقامة دور بدور مشاركة مفتوح أسفل عدد ١٢ عمارة نموذج (ج) وتستخدم كجراجات وبالأنشطة المصرح بها لنور البدوريات بالقطعة رقم (٣٠ ب) :

إقامة دور بدور إضافى إلى دور البدور الأصلى أسفل المباني ذات الاستعمالات المختلفة فقط نماذج (أ ، ب ، د) بنشاط (سكنى تجاري) على أن تستغل كجراجات وبالأنشطة المصرح بها لنور البدوريات وذلك بالقطعة رقم (٣٤ ج) :

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٨٤٨٩) بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦ لجهاز المدينة بشأن طلب الشركة عمل الارتفاع الداخلى للدور الأرضى التجارى بالعمرات "السكنى التجارى" (٥متر) لأعمال التكييف المركزى وبالدور العلوى السكنى (٤متر) والمنتهى بأنه لا مانع من الناحية الفنية على الطلب المقدم من الشركة

لعمل ارتفاع كامل الدور الأرضي التجاري (٥م) وارتفاع كامل الدور السكني العلوى (٤م)
لزوم أعمال التكيف مع الالتزام بالارتفاع الكلى المسموح به للمبنى وحدود
الارتفاعات بالمنطقة ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٩٩٥٦) بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٤
لجهاز المدينة بشأن طلب الموافقة على تنفيذ أكثر من بدوروم على مستويات أسفل
العمرات بنشاط "سكنى تجاري" بقطعة الأرض (٣٤ ج) وزيادة عدد الوحدات السكنية
بالعمرات السكنية بكامل المشروع والمنتهى بأنه بالعرض على السلطة المختصة
بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٢٠ تمت موافقة السلطة المختصة على الآتى :

بالنسبة لأدوار البدرومات بقطعة الأرض رقم (٣٤ ج) بالمشروع .

عمل عدد ٣ مستويات للبدرومات أسفل المبنى (ب-١ ، ب-٤) .

عمل عدد ٤ مستويات للبدرومات أسفل المبنى (ب-٢ ، ب-٣) وعلى أن يتم
استخدامها من قبل قاطنى المشروع فقط وبالأنشطة المصرح بها فقط لأدوار البدرومات
(انتظار سيارات - مخازن لأنشطة المبنى غير التجارية - أعمال الكهرباء والميكانيكا) .

زيادة الوحدات السكنية لكامل المشروع (٣٠ ب ، ٣٤ ج) من ٨٧٤ وحدة سكنية
إلى ٩٨٠ وحدة سكنية بمساحات مختلفة وبنفس النماذج المعمارية بالمخليط مع عدم
تغير عدد الوحدات الفيلات بنفس المشروع وعلى ألا تتعدي الكثافة السكانية الحد
الأقصى المسموح بها بالمشروع والمنطقة وعدم زيادة النسبة البنائية الإجمالية للمبنى
السكنية على كامل مساحة المشروع وطبقاً لقواعد المعمول بها بالهيئة ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٧٧٦١) بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٥

بشكل طلب عمل نصف البدروم الأول كمخزن يستخدم لأنشطة المبنى التجاري
والمنتهى "بأنه لا مانع من الناحية الفنية على استخدام جزء من دور البدروم كمخزن
خاص بالمبنى وذلك بعد توفير أماكن انتظار سيارات طبقاً للمعدلات التخطيطية للنشاط
في ضوء القرار الوزارى الصادر لقطعى الأرض المنوه بهما بعاليه" ؛

وعلى قرار اللجنة العقارية الفرعية بجلستها رقم (٦٧) بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ والتي قررت "في ضوء موافقة السلطة المختصة بتاريخ ٢٠١٠/٤/٤ على المذكرة المعروضة بشأن منح مهلة عام لإثبات الشركة الجدية وحيث إن التيسيرات الخاصة بالمهلة الممنوحة بتاريخ ٢٠١١/٥/٥ من مجلس الوزراء وقرار مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ وبينما عليه فترى اللجنة عرض موقف الشركة بعد انتهاء التيسيرات ؛

وعلى توصية اللجنة العقارية الفرعية بجلستها رقم (٤٠) بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ برفع موقف الشركة إلى اللجنة العقارية الرئيسية للنظر في منحها المهلة التي تراها لإنتمام تنفيذ المشروع وذلك في ظل ما هو ثابت بالأوراق من أن العقد وإن كان قد وقع في ٢٠٠٥/٥/٢٢ إلا أنها تعرضت لوقف التعامل عن هذه الأرض لوجود نزاع قضائي مع السيد/ محمد ناصر الدوسري وقد انتهى الأمر إلى صدور القرار الوزاري في ٢٠٠٨/٥/٢٢ وتسلمت الأرض في ٢٠٠٩/٩/١٨ ووافقت الهيئة على تعديل قرار التخطيط في ٢٠١٠/٤/٢٨ ؛

وعلى قرار اللجنة العقارية الرئيسية بجلستها رقم (٨١) بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥ باستقطاع المساحات الشاغرة من قطعتي الأرض رقمي (٣٠ب ، ٣٤ج) وإيقاف أية تراخيص أو أعمال على الأراضي المستقطعة فوراً، وقيام جهاز المدينة بإخطار قطاع التخطيط والمشروعات بمساحة الأرض المستقطعة ؛

وعلى قرار اللجنة العقارية الرئيسية بجلستها رقم (٢٤) بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ بسحب قرار اللجنة العقارية الرئيسية بجلستها رقم (٨١) بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥ الخاص باستقطاع المساحات الشاغرة والموافقة على منح الشركة مهلة ستة شهور لاستكمال تنفيذ المشروع ويعاد العرض بعد انتهاء المهلة ؛

وعلى كتاب السيد اللواء أ.ح / أمين عام مجلس الوزراء رقم (١٧٠٠٦-٣) بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠ والمتضمن بأن المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار

قد نظرت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٨ طلب المقدم من الشركة بشأن الخلاف مع الهيئة على قطعى الأرض وقررت الموافقة على إلغاء قرار اللجنة العقارية الرئيسية بجلستها رقم ٨١ الصادر في ٢٠١٢/٩/٥ بشأن استقطاع كافة المساحات الشاغرة على قطعى الأرض رقمي (٣٠ب ، ٣٤ج) مع منح مهلة إضافية أخيرة (١٨) شهرا لاستكمال أعمال المشروع تبدأ من إصدار التراخيص الازمة لها والحصول على كافة الموافقات الازمة وتم اعتماد هذا القرار من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠١٣/١١/٣ :

وعلى كتاب قطاع التخطيط والمشروعات إلى المستشار القانوني للهيئة في ٢٠١٥/٩/١٧ والمتضمن أن جميع التعديلات داخل الحدود المسموح بها والاشتراطات البنائية ولا تستحق عنها سداد أي علاوات وأن جميع البدرورمات بالمشروع مستخدمة في الأنشطة المصرح بها :

وعلى القرار الوزاري رقم (٤٩٧) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٠ باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمي (٣٠ب ، ٣٤ج) :

وعلى خطاب الشركة الوارد برقم ٤٨٢٥٩ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ متضمنا طلب إجراء بعض التعديلات على المخطط المعتمد بالقرار الوزاري رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠١٥ :

وعلى خطاب جهاز المدينة رقم (٣٤٢٥) ٢٠٢٠/٣/٣ متضمنا عرضًا لموقف المشروع بالكامل وكذا ملاحظات جهاز المدينة على المخطط المطلوب اعتماده :

وعلى خطاب الشركة الوارد برقم (٤١٠٥٣٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٢١ متضمنا بأنه تم تلافي الملاحظات الخاصة بجهاز المدينة على اللوحات المقدمة :

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٤٠٩٣١) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢ بالموافقة الفنية من حيث المبدأ على زيادة المساحة المخصصة للخدمات بالمشروع عن نسبة (١٢٪) مع قيام الجهاز بالتنسيق مع الشركة لموافقتها بلوحة المخطط العام موضحًا بها كافة التعديلات المطلوبة تمهيدا لتعديل القرار الوزاري وكذا للوقوف على

مساحة الخدمات الزائدة عن الاشتراطات البنائية لإمكانية التنسيق مع اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المستحقة نظير ذلك علما بأن المخطط العام محل الاعتماد لم يتضمن هذا التعديل ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٤٥٣٧٢) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٣ بالموافقة الفنية على قيام الشركة باستغلال مساحة بمنطقة اللاند سكيب داخل حدود المركز التجارى بنشاط (تجارى) بمقابل الانتفاع بمنشآت سهلة الفك والتركيب بدون أى شىء ثابت مع التنسيق مع اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد قيمة مقابل الانتفاع وتوفير مساحات لانتظار السيارات داخل منطقة الخدمات تكفى لكافة المسطحات المبنية بالمول التجارى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (١٠٦٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمى (٣٠٣ ، ٣٤ ج) ؛
وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٤٨١١) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط مساحة ١٨٠٨١م^٢ من نشاط (سكنى) إلى نشاط (خدمات) طبقا للتوزيع التالى :

مساحة ١١٢م^٢ بنشاط إدارى .

مساحة ٥٣٧٢م^٢ بنشاط فندق .

مساحة ٢٥٩٧م^٢ بنشاط تجارى .

على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ، والتراجم الشركة بتقديم المخطط العام المعتمد للمشروع للسير فى إجراءات تعديل القرار الوزارى رقم (١٠٦٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ طبقا للقواعد المعمول بها ؛

وعلى خطاب الشركة الوارد برقم (٤٤٦٨٤) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٤ متضمنا طلب اعتماد تعديل المخطط العام المعتمد للمشروع ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (١٢٤٧٠) بتاريخ ٢٠٢١/٣/٩ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط مساحة ٣٢٥٠م^٢ من البدرومات الخاصة بالعمارات السكنية نماذج (ب٤ - ب٤ - ٢٥) إلى نشاط (نادي صحي اجتماعي) والموضحة على اللوحة المرفقة بطلب الشركة عاليه ، بشرط مراعاة الفصل التام بين النشاط السكني والنشاط الخدمي على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل والتزام الشركة بتقديم المخطط العام المعدل للمشروع للسير فى إجراءات تعديل القرار الوزارى رقم (١٠٦٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ طبقاً للقواعد المعمول بها ، والتنسيق مع قطاع الشئون العقارية والتجارية لإبرام ملحق للتعاقد يتضمن قيمة العلاوة نظير تلك التعديلات والمهل الازمة لتنفيذ التعديلات المشار إليه بعالية :

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (١٨٦٥٢) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٧ بالموافقة الفنية على إضافة ممرات فى منسوب السطح لنماذج عمارات (ب٢ - ب٣ - د١ - د٢) أرقام (٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٢٧ - ٢٨ - ٣٠ - ٣١ - ٥٠ - ٥١) لاستخدامها فى أغراض الإخلاء طبقاً لمتطلبات الحماية المدنية على أن يقتصر استخدامها فقط فى حالات الطوارئ ولا يكون لها أى استخدام آخر ،

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (١٨٦٥٧) بتاريخ ٢٠٢١/٤/٧ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط مساحة ١٤٤٢م^٢ من البدرومات الخاصة بالعمارات السكنية نماذج (ب٤ - ٢٥) إلى نشاط (تجارى) والموضحة على اللوحة المرفقة بطلب الشركة عاليه بشرط مراعاة الفصل التام بين النشاط السكني والنشاط الخدمي على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل والتزام الشركة بتقديم المخطط العام المعدل للمشروع للسير فى إجراءات تعديل القرار الوزارى رقم (١٠٦٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ طبقاً للقواعد المعمول بها والتنسيق مع قطاع الشئون العقارية والتجارية لإبرام ملحق للتعاقد يتضمن قيمة العلاوة نظير تلك التعديلات والمهل الازمة لتنفيذ التعديلات المشار إليه بعالية :

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٣٠٣٤٨) بتاريخ ٢٠٢١/٦/١٦ بالموافقة الفنية على الطلب المقدم من الشركة بفتح جزء من سور المشروع من الناحية الشمالية لقطعة الأرض رقم (٣٤ج) لتقديم المباني أرقام (٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) بنشاط (تجاري إداري) من خارج المشروع طبقاً للوحة المرفقة بالخطاب والموضع بها الحركة الآلية من وإلى تلك المباني ، والعرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير التخديم الخارجي ويتم المحاسبة على مساحة قطعة الأرض التي تقابل مجموع مسطح الأدوار الأرضية لتلك المباني على أن تقوم الشركة بتقديم تعهد بعدم تعارض التعديل المطلوب مع كافة التعاقدات المبرمة بين الشركة وعملائها ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٣٩٦٢٣) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٩ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط المبني رقم (٢٩) ليصبح (تجاري إداري) بدلاً من (سكنى) على النحو التالي :

مساحة ٢٠٣٨٨ م٢ بالأدوار المتكررة بنشاط (إداري) .

مساحة ٢٥٩٧ م٢ بالدور الأرضي بنشاط (تجاري) .

على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ، والتزام الشركة بتقديم المخطط العام المعدل للمشروع للسير في إجراءات تعديل القرار الوزاري رقم (١٠٦٠) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٧ طبقاً للقواعد المعمول بها والتنسيق مع قطاع الشئون العقارية والتجارية لإبرام ملحق للتعاقد يتضمن قيمة العلاوة نظير تلك التعديلات والمهل الازمة لتنفيذ التعديلات المشار إليه بعاليه ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٤١٧٣٨) بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٢ بالموافقة الفنية على تعديل الموافقة الصادرة بخصوص تعديل نشاط الدور الأرضي التجاري بالعماره رقم (٢٧) ليصبح بعماره رقم (٣٠) بقطعة الأرض رقم (٣٤ج) ، وكذا استعواض مسطح BUA لقطعة الأرض التجاري إداري بالقطعة رقم (٣٠ب)

المدرجة بالقرار الوزارى رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٠٢٠ بإجمالى مساحة ٧٥٠م٢ لتصبح بالدور الأرضى للعماره رقم (٣٠) بنشاط تجاري على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسuir لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل بعد استزالت مسطح الـ ٧٥٠م٢ التي تم استعراضها من قطعة الأرض التجارى إدارى بالقطعة رقم (٣٠ب)، والتزام الشركة بتقديم المخطط العام المعذل للمشروع للسير فى إجراءات تعديل القرار الوزارى رقم (١٠٦٠) بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٠ طبقاً للقواعد المعمول بها ، والتنسيق مع قطاع الشئون العقارية والتجارية لإبرام ملحق للتعاقد يتضمن قيمة العلاوة نظير تلك التعديلات والمهل اللازمة لتنفيذ التعديلات المشار إليه بعليه ؛ وعلى القرار الوزارى رقم (٨٥٥) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٨ باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمي (٣٠ب ، ٣٤ج) ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٢٥٤٦٥) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٣١ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط المبنى رقم (٢٨) ليصبح بنشاط (تجارى إدارى) بدلاً من نشاط (سكنى) على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسuir لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٣٠٩٨١) بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣ بالموافقة الفنية على تعلية دور رابع للمبانى ذات ارتفاع (أرضى + ٣ أدوار متكررة) على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسuir لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٣١٣٠٠) بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٤ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط المبنى رقم (٢٨) ليصبح بنشاط (تجارى إدارى) بدلاً من نشاط (سكنى) بعد استزالت مسطح الـ (٧٥٠م٢) بنشاط تجاري الذى تم استعراضها من قطعة الأرض الخدمات بالقطعة رقم (٣٠) ، وكذلك نشاط الدور

الأرضي من المبني رقم (٣٠) ليصبح بنشاط (تجاري) بدلاً من نشاط (سكنى) على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٤٧٤٠٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط الأدوار المتكررة بالمبني رقم (٣٠) من نشاط (سكنى) إلى (إداري) ليصبح نشاط المبني رقم (٣٠) (تجاري إداري) على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات رقم (٤٧٤٠٩) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١١ بالموافقة الفنية على تعديل نشاط المبني رقم (٥٠) و(٥١) ليصبح بنشاط (تجاري بالدور الأرضي - إداري بالأدوار المتكررة) على أن يتم العرض على اللجنة المختصة بالتسعير لتحديد العلاوة المقررة نظير هذا التعديل ؛

وعلى الطلب المقدم من الشركة الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤٢٩٠٧) بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ باعتماد تعديل القرار الوزاري رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٨ ، والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢١ ؛

وعلى الإفادة بسداد المصروفات الإدارية نظير المراجعة الفنية واستصدار القرار الوزاري المعدل للمشروع عاليه الواردة بتاريخ ٤ ٢٠٢٣/١/٩ ؛

وعلى خطاب جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة رقم (٣١٢٣) بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١ متضمنا موقف المشروع ، وكذا أرفق به عدد (٧) نسخ من المخطط العام المعدل المطلوب اعتماده للمشروع ، متضمنا الإشارة إلى وجود قسط مستحق على الشركة بتاريخ ٤ ٢٠٢٠/٣/٣٠ من قيمة العلاوة المستحقة نظير تعديل نشاط مساحة ٢١٨٠٨١ ؛

وعلى جدول عدم المانعة من استصدار القرار الوزاري الموقع من القطاعات والإدارات المختصة بالهيئة ؛

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة القاهرة الجديدة بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من الشركة الخليجية للإنشاء والتعمير باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمى (٣٠ ، ٣٤ ج) بمساحة إجمالية ٦٣,٤٥ فدان بمنطقة المستشرين الشمالية بمدينة القاهرة الجديدة والمخصصة لإقامة مشروع عمرانى متكمال والصادر ب شأنها القرار الوزارى رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعدل بالقرارات الوزارية أرقام ٢١٤ لسنة ٢٠١٠ و٤٩٧ لسنة ٢٠١٥ و١٠٦٠ لسنة ٢٠٢٠ و٨٥٥ لسنة ٢٠٢١ ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولاتهـه التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ .

وعلى منكراة السيد د.مهندس معاون السيد الوزير المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٣ و المئوية بطلب استصدار القرار الوزاري المعروض ؟

وعلى كتاب السيد المستشار القانوني لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة رقم (١٦١٠٠) بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٦ إلى قطاع التخطيط والمشروعات والمتضمن ضرورة استيفاء الآتي :

- ١- ملحق التعاقد المشار إليه بالمادة رقم (٧) من القرار الوزارى رقم (٨٥٥)
بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٨.

٤- جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزاري :

٢٠٢٣/٥/٢٥ | المنشروات رقم (٤٠٨) بتاريخ | قطاع التخطيط وعلى كتاب

والمتضمن أنه تم عمل نموذج ملحق عقد وتم المراجعة من قبل الإدارة القانونية ولم تقم الشركة باستكمال الإجراءات لاعتماد الملحق حتى تاريخه مع الإحاطة بأن الشركة تقدمت بتعهدات بسداد العلاوات المقررة للمشروع قبل استصدار تراخيص البناء ؟

قـسـرـوـرـ:

مـادـةـ ١ـ يعتمد تعديل تخطيط وتقسيم قطعـىـ الأرض رقمـىـ (٣٠ـ بـ ،ـ ٣٤ـ جـ) بمساحة إجمالية ٦٣,٤٥ فدان بمنطقة المستثمرين الشماليـةـ بمـدـيـنـةـ الـقـاهـرـةـ الـجـديـدـةـ والمـخـصـصـةـ لـإـقـامـةـ مـشـرـوعـ عـمـرـانـيـ مـنـكـامـلـ وـالـصـادـرـ بـشـائـنـاـ الـقـرـارـ الـوزـارـىـ رقمـ ١٨٦ لـسـنـةـ ٢٠٠٨ـ وـالـمـعـدـلـ بـالـقـرـارـاتـ الـوزـارـىـ أـرـقـامـ ٢١٤ـ لـسـنـةـ ٢٠١٠ـ وـ٤٩٧ـ لـسـنـةـ ٢٠١٥ـ وـ١٠٦٠ـ لـسـنـةـ ٢٠٢٠ـ وـ٨٥٥ـ لـسـنـةـ ٢٠٢١ـ وـذـلـكـ طـبـقـاـ للـحـدـودـ الـمـوـضـحـةـ عـلـىـ الـخـرـيـطـةـ الـمـرـفـقـةـ بـهـذـاـ الـقـرـارـ وـالـعـقـدـ الـمـبـرـمـ مـعـ الـشـرـكـةـ بـتـارـيخـ ٢٠٠٥ـ /ـ ٢٢ـ ،ـ وـالـتـىـ تـعـتـرـىـ جـمـيـعـهـاـ مـكـمـلـةـ لـهـذـاـ الـقـرـارـ .ـ

مـادـةـ ٢ـ تلتزم الشركة بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع إلا بعد موافقة الهيئة ، والالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٠٢٢ الخاص بإدراج ضوابط بيع وحدات مشروعات التطوير العقاري وإدراجها ضمن ملاحق العقود المبرمة مع المطورين العقاريين ، وفي حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في هذا الشأن .

مـادـةـ ٣ـ تلتزم الشركة بالتعهد الموقع منها بأن منطقة الخدمات بالمشروع لخدمة قاطني المشروع فقط ، وفي حالة التخديم من الخارج يتم إعادة تسعير المنطقة بواسطـةـ اللـجـانـ الـمـخـصـصـةـ بـالـهـيـةـ ،ـ وـفـيـ حـالـةـ مـخـالـفـةـ ذـلـكـ تـتـخـذـ إـلـجـاءـاتـ الـقـانـونـيـةـ الـمـنـاسـبـةـ .ـ

مـادـةـ ٤ـ تلتزم الشركة بأن كافة التعديلات المطلوب اعتمادها لا تتعارض مع كافة العقود المبرمة بينها وبين مالكي / قاطني المشروع في حالة ثبوت ما يخالف ذلك يعتبر اعتماد التعديلات كأنه لم يكن .

مـادـةـ ٥ـ تلتزم الشركة بالتعهد الموقع منها بأنه لم يتم البيع أو التصرف في أي وحدة من وحدات منطقة التعديل ، وفي حالة ثبوت خلاف ذلك يلغى القرار الوزاري ويعتبر كان لم يكن .

مادة ٦- تلتزم الشركة بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشرط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٧- تلتزم الشركة بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق في إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقد عليها والبرنامج الزمني المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء في التنفيذ .

مادة ٨- تلتزم الشركة بموافقة جهاز المدينة المختص بالمستدات الازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ٩- تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٨) من القرار ووفقاً للاشتراطات المرفقة والغرض المخصص له الأرض وبمراجعة البرنامج الزمني المعتمد من الهيئة ، وفي حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ١٠- تلتزم الشركة بسداد كافة العلاوات المستحقة نظير تعديل الاشتراطات البنائية للمشروع من استصدار تراخيص البناء طبقاً للقواعد المعمول بها ، وفي حالة عدم الالتزام بالسداد يتم الرجوع للاشتراطات البنائية المعتمدة للمشروع .

مادة ١١- تلتزم الشركة بأحكام المادتين (٤ ، ٧) من القرار الوزاري رقم (٨٥٥) بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٨ باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعى الأرض رقمى (٣٠ ، ٣٤ ج) .

مادة ١٢- تلتزم الشركة باعتماد رسومات وتصميم ومواصفات أعمال شبكة الاتصالات بالمشروع من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات .

مادة ١٣ - تلتزم الشركة بتوفير أماكن شحن للسيارات الكهربائية في حالة طلبها أو الموافقة على إقامتها بالمشروع من الجهات المختصة .

مادة ١٤ - تلتزم الشركة بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والكود المصري للجراجات وتعديلاته .

مادة ١٥ - تلتزم الشركة باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به بالهيئة حالياً .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.د. مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة بالقرار الوزاري الصادر

باعتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض

رقمى (٣٠ ب و ٣٤ ج) بمساحة ٦٣,٤٥ فدان

بمنطقة المستثمرين الشمالي بمدينة القاهرة الجديدة

والمخصصة للسادة الشركة الخليجية للإنشاء والتعهير

بغرض إقامة مشروع عمرانى متكامل والمعتمد

بالقرار الوزارى رقم ٢١٤ لسنة ٢٠١٠

وال معدل بالقرار الوزارى رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠١٥

وال معدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٠٢٠

وال معدل بالقرار الوزارى رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢١

مساحة المشروع :

إجمالي مساحة قطعة الأرض المخصصة للمشروع ٦٣,٤٥ فدان أى ما يعادل ٢٦٦٥٠,٦٢٣ م^٢.

مكونات المشروع :

- ١- تبلغ المساحة المخصصة للإسكان ١٩,٩٧ فدان وتمثل نسبة (٣١,٤٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٢- تبلغ المساحة المخصصة للخدمات ١٩,٠٠ فدان وتمثل نسبة (٢٩,٩٥٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٣- تبلغ المساحة المخصصة للمناطق الخضراء ومرات المشاة ٢٤٩١٨٢,٨٤ م^٢ بما يعادل ١١,٧١ فدان وتمثل نسبة (١٨,٤٦٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٤- تبلغ المساحة المخصصة للطرق الداخلية ٤,٠٢ فدان وتمثل نسبة (٦,٣٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٥- تبلغ المساحة المخصصة للطرق الخارجية ١٠,٥١ فدان وتمثل نسبة (١٣,٤١٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٦- تبلغ المساحة المخصصة للمرافق (غرف كهرباء) ٢١,٧١ م^٢ بما يعادل ٠,٢٤ فدان وتمثل نسبة (٠,٣٨٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

حساب الحجوم المسموح بها للمشروع :

إجمالي مساحة المشروع ٢٦٦٥٠٦,٢٣ م٢ .

أراضي مخصصة للإسكان بنسبة (٥٠٪) من إجمالي أرض المشروع وذلك بحد أقصى ١٣٣٢٥٣,١١ م٢ .

يتم البناء على نسبة (٤٥٪) من أراضي العمارت السكنية المخصصة للإسكان وذلك بحد أقصى إجمالي ٥٩٩٦٣,٩٠ م٢ .

ارتفاع العمارت بدرום (جراج) أرضي + ٣ أدوار متكررة ما عدا عدد (٢٦) عماره بارتفاع (أرضي + ٤ أدوار) طبقاً للقرار الوزارى المعتمد برقم ٤٩٧ لسنة ٢٠١٥ على ألا يتتجاوز إجمالي المسطحات المبنية B.U.A للنشاط السكنى عن ٢٣٩٨٥٥,٦٨ م٢ .

$B.U.A = \text{مساحة الأرض} \times \text{نسبة الإسكان} \times \text{نسبة البناء} \times \text{عدد الأدوار}$.

$$= ٢٦٦٥٠٦,٢٣ \times \% ٥٠ \times \% ٤٥ \times ٤ = ٢٣٩٨٥٥,٦ م٢ .$$

الأراضي المخصصة للخدمات بنسبة (١٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع وذلك بحد أقصى ٣١٩٨٠,٧٥ م٢ .

إجمالي المساحة البناء B.U.A للخدمات بحد أقصى على ألا يتتجاوز ٢٨٧٨٢,٦٧ م٢ .

مساحة الأرض × نسبة أراضي الخدمات × النسبة البناء × عدد الأدوار .

$$= ٢٦٦٥٠٦,٢٣ \times \% ١٢ \times \% ٣٠ \times ٣ = ٢٨٧٨٢,٦٧ م٢ .$$

المساحة المبنية للخدمات (F.P) لا تزيد عن (٣٠٪) من الأرض المخصصة للخدمات بحد أقصى ٩٥٩٤,٢٢ م٢ وبارتفاعات أرضي + دورين .

تمت الموافقة الفنية على تعديل نشاط بعض المباني السكنية إلى خدمات (تجاري - إداري - فندقي) لتصل نسبة أراضي الخدمات بالمشروع لنسبة (٢٩,٩٥٪) من إجمالي مساحة المشروع ؛ على النحو الموضح تفصيلياً بجدول توزيع الخدمات بالمشروع ؛ وذلك بشرط قيام الشركة بسداد العلاوة المقررة نظير ذلك .

أولاً - الأراضي المخصصة للإسكان :

وتبلغ المساحة المخصصة للإسكان ٣١١٣,٨٣٨٧١م٢ بما يعادل ١٩,٩٧ فدان وتمثل نسبة (٤٦٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع طبقاً للجدول التالي :

الاشتراطات المئوية:

المساحة المخصصة للإسكان لا تزيد عن (٥٠٪) من إجمالي مساحة المشروع.

المساحة المبنية بالدور الأرضي (F.P) لا تزيد عن (٤٥٪) من إجمالي مساحة

الأرض المخصصة للإسكان .

المسافة بين العمارت لا تقل عن ٨ أمتار في حالة الارتفاع (أرضي +

٣ متكرر) ولا نقل عن ١٠ أمتار في حالة الارتفاع (أرضي + ٤ متكرر).

أقصى ارتفاع (أرضي + ٤ أدوار متكررة) لعدد ٢٦ عمارة طبقاً للقرار الوزاري

السابق وباقى العمارت (أرضي + 3 متكرر) :

٢٠٢٢/٧/٢٧ تمت الموافقة الفنية بالخطاب رقم (٣٣٣٧) على زيادة دور

رابع متكرر لبعض العمارت بالشروط الواردة بالخطاب .

الكثافة السكانية المسموح بها ١٢٠ فرداً / فدان ، والكثافة المحققة بالمشروع ٧٣ فرداً / فدان .

يتم توفير أماكن انتظار سيارات طبقاً للكود المصرى للجراجات وتعديلاته .

ثانياً - الأراضي المخصصة للخدمات :

١٩,٠٠ فدان و تمثل بـ ٢٧٩٨١٣,٣٤ مـ بما يعادل المساحة المخصصة للخدمات

نسبة (٢٩,٩٥٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع وطبقاً للجدول التالي :

الاشتراطات المفروضة على معايير الخدمة

تعهد الشركة بأن تكون مناطق الخدمات لخدمة قاطنى المشروع فقط ولا يكون لها تدريم من الطريق الخارجى وفى حالة التدريم من الطريق الخارجى أو استئمارها من غير قاطنى المشروع يتم تسعير الخدمات بواسطة اللجان المختصة بالهيئة بعد موافقة قطاع التخطيط والمشروعات أولاً.

الحد المسموح به لمنطقة الخدمات من (٨٪) إلى (١٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع للاستخدامات الخدمية لقاطني المشروع ، وتمت الموافقة الفنية على تعديل نشاط بعض المباني السكنية إلى خدمات (تجاري - إداري - فندقي) لتصل نسبة أراضي الخدمات بالمشروع لنسبة (٢٩,٩٥٪) من إجمالي مساحة المشروع ، على النحو الموضح تفصيلياً بجدول توزيع الخدمات بالمشروع عاليه ، وذلك بشرط قيام الشركة بسداد العلاوة المقررة نظير ذلك .

يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية للخدمات (ريلود - ارتقان - نسبة بنائية) طبقاً لاشتراطات المشروعات الاستثمارية المعمول بها بالهيئة لكل نشاط على حدة .
يتم توفير أماكن انتظار سيارات طبقاً للكود المصري للجرارات وتعديلاته .

مفوضاً عن الشركة
(أمضاء)

الاشتراطات العامة

- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للعمارات بالمشروع (أرضي + ٣ أدوار متكررة) وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المقررة من القوات المسلحة بالمنطقة و(أرضي + ٤ متكرر) لعدد (٢٦) عمارة فقط طبقاً للقرار الوزاري السابق صدوره برقم ٢١٤ لسنة ٢٠١٠ والقرار الوزاري رقم (٤٩٧) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٠.
- ٢- بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٧ تمت الموافقة الفنية بالخطاب رقم (٣٣٣٧) على زيادة دور رابع متكرر لبعض العمارت بالشروط الواردة بالخطاب .
- ٣- تلتزم الشركة بسداد كافة العلاوات الخاصة بتعديل نشاط بعض المباني السكنية إلى خدمات (تجاري - إداري - فندقي) ، وكذا نظير التدريم الخارجي لعدد من المباني ، وكذا زيادة دور رابع متكرر في بعض المباني السكنية ، وذلك قبل استصدار تراخيص البناء .
- ٤- يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية للخدمات (نسبة - ارتفاع - ردود) طبقاً للاشتراطات المعمول بها بالبيئة لكل نشاط على حدة .
- ٥- يتم التعامل بنظام الحجوم للإسكان والخدمات بالمشروع طبقاً لموافقة السلطة المختصة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧
- ٦- الكثافة السكانية الإجمالية المسموح بها لكامل المشروع ١٢٠ شخصاً / فدان .
- ٧- يسمح بإقامة دور البدروم بدون مسؤولية جهاز المدينة عن توصيل المرافق للبدروم ، وعلى أن تستغل فقط بالأنشطة المصرح بها بالبدرومات (انتظار سيارات - مخازن غير تجارية - أعمال كهرباو ميكانيكال) .
- ٨- لا يسمح باستخدام الأرض في غير الغرض المخصصة له ولا يسمح بالأنشطة الملوثة للبيئة .
- ٩- لا يجوز إقامة أي منشآت في مناطق الردود .
- ١٠- مرفق الخدمات بدور السطح : هي الملحقات التي بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلالم والخزانات والغرف الخدمية التي لا تكون في مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة في استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرح بها على أن لا تزيد

في مجموعها عن (٢٥٪) من المساحة المبنية بالدور الأرضي للعقارات السكنية طبقاً للمادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ، وبنسبة (١٠٪) بالمباني الخدمية من مسطح الدور الأرضي طبقاً للاشتراطات البنائية الواردة بالقرار الوزاري رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩

١- يتم توفير مصدر مياه لحمامات السباحة على مستوى الشركة دون أدنى مستوى على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

١٢- تتولى الشركة الخليجية للإنشاء والتعهير على نفقتها الخاصة تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من (مياه وصرف صحي ورى وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة مع ربط الشبكات الداخلية بالشبكة الرئيسية ، هذا ومن المعلوم أنه يتم تحديد المقدرات المطلوبة من (مياه - صرف صحي - كهرباء - تليفونات) طبقاً للقواعد المعمول بها بالهيئة وأن تقوم الشركة بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها لحين تسليمها إلى الجهات المعنية .

١٣- تتولى الشركة على نفقتها الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البردورات والأرصفة والتلبيطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه .

١٤- تتولى الشركة على نفقتها الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورصيفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .

١٥- تلتزم الشركة بالسماح لمهندسي الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفتيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الشركة والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .

١٦- تلتزم الشركة باعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .

- ١٧- تتولى الشركة على نفقتها الخاصة صيانة الأعمال الموضحة في الفقرات (١٠، ١١، ١٢، ١٣) .
- ١٨- تلتزم الشركة بالبرنامج الزمني المعتمد من الهيئة .
- ١٩- يتم الالتزام بتوفير موافق انتظار سيارات طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته .
- ٢٠- تلتزم الشركة بأخذ الموافقات الازمة من جهات الاختصاص (حماية مدنية ... إلخ) .
- ٢١- يتم الالتزام بتوفير أماكن شحن للسيارات الكهربائية في حالة طلبها أو الموافقة على إقامتها بالمشروع من الجهات المختصة .
- ٢٢- تلتزم الجهة المالكة باعتماد رسومات وتصميم ومواصفات أعمال شبكة الاتصالات بالمشروع من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات .
- ٢٣- تلتزم الشركة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .

طرف أول
معاون وزير الإسكان
المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات
د.م/ وليد عباس عبد القوى

طرف ثان
مفوضاً عن الشركة
(إمضاء)

ئىڭىزلىقىلىك



